

المحاضر الرسمية



اللجنة الأولى

الجلسة ٧

الاثنين، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جارمو ساريغا (فنلندا)

الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٢ إلى ٨٠ من جدول الأعمال (تابع)

وفي إطار معاهدة عدم الانتشار، يحظى منع الانتشار ونزع السلاح النووي بوزن متساو. ولا يميز أحدهما الآخر. ويجب ألا يصرف قلق المجتمع الدولي الحالي والمبرر حيال أمور الانتشار انتباهنا عن الصورة الأكبر لعالم تشكل فيه قواعد مكافحة الانتشار وتحقيق نزع السلاح النووي قضية مشتركة.

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي

السيد كفلي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أراكم، سيدي، تقودون أعمال اللجنة الأولى. ونقدر على نحو خاص مشاورتكم الدؤوبة في التحضير لدورة هذا العام، ونشكركم على هذه اللجنة، في ظل قيادتكم، يمكن أن تحدث تأثيرا إيجابيا. والواقع أن الحالة الراهنة للعالم لا تقتضي أقل من ذلك.

وفي هذا الصدد، لم تكن هناك حاجة أكثر إلحاحا إلى أن تفي الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بموجب نظام معاهدة عدم الانتشار. ومخاطر حصول الأطراف من غير الدول على الأسلحة النووية، ووجود كميات كبيرة من المواد النووية في جميع أرجاء العالم عرضة للسرقة والتحويل، واستمرار انعدام الاستقرار النووي في جنوب آسيا، وبرنامج الأسلحة النووية المعلن لكوريا الشمالية وإمكانية أن يحذو حذوها آخرون، كلها تشكل عوامل تترهن على أنه لا يوجد سوى ضمان واحد لإنشاء عالم آمن وسلمي، ألا وهو القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

إننا نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل البرازيل بالنيابة عن تحالف الخطة الجديدة. إن هدف الخطة الجديدة في إنشاء عالم حال من الأسلحة النووية كان ولا يزال هدفا حاسما لحكومة نيوزيلندا. والتدمير القابل للتحقق والذي لا رجعة فيه لجميع الأسلحة النووية أمر أكثر حيوية من أي وقت مضى في البيئة الأمنية الدولية الحالية.

والسلطة الأخلاقية المتأصلة في مطالبة الآخرين بأنهم يجب ألا يستحدثوا قدرات للأسلحة النووية إنما تكمن في اتخاذ تدابير مجدية صوب النزاع الدائم للسلاح النووي من قبل الدول الحائزة له.

وقد استندت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الاتفاق بأن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تخلت إلى الأبد عن خيار حيازة الأسلحة النووية، بينما قطعت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية التزامات باتخاذ تدابير فعالة صوب نزع السلاح النووي. وقد توطد ذلك الالتزام فيما بعد بالتعهد المطلق بتحقيق نزع السلاح النووي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي

إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-

154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-56890 (A)



لنيوزيلندا للتصدي للتهديد الناجم من الأسلحة البيولوجية. ومع ذلك، فإننا نعترف بأن اتفاق جميع الدول يشكل قوة محورية للمتدنيات المتعددة الأطراف، كما أننا نؤمن بأن اجتماع عملية الخبراء يمكنه أن يتفق بشأن نتائج ذات مغزى في شكل تفاهات مشتركة.

بالرغم من الأحداث المزعجة بشكل عميق التي حصلت خلال الشهرين الإثني عشر الأخيرة، فقد حدثت أيضا بعض التطورات الإيجابية. وقد أظهر المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي عقد في نيسان/أبريل وأيار/مايو هذا العام، أن الاتفاقية بدأت تخطو خطوات واسعة. ووطد المؤتمر الاستعراضي اقتناع نيوزيلندا بأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تسهم إسهاما حيويا وأساسيا في تحقيق السلام والأمن الدوليين. فقد أظهر أن الاتفاقيات المتعددة الأطراف لتزع السلاح يمكن ويجب أن تتطور بغية مجاهدة التحديات الجديدة. ولكن المؤتمر أظهر بالمثل، أن الاحتفاظ بالفعالية المستمرة للاتفاقية يقتضي كثيرا من العمل الشاق. ولا يجوز أن نخلص إلى أن المهمة قد أُنجزت بمجرد دخول الاتفاقية حيز النفاذ. وفي حالة اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لا بد لنا أن نغتني الفرصة التي وفرها لنا نتائج المؤتمر الاستعراضي لكي نظهر أننا على استعداد للمضي قدما بالاتفاقية ولكي نوطد دورها الجوهري في البنيان الأمني الجماعي.

وعلى نحو خاص، نرحب بالتطورات التي حدثت هذا العام في مؤتمر نزع السلاح، مما يعطي بعض الأمل بأن المؤتمر قد يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج شامل للعمل. وبصدد برنامج عمل المؤتمر، فإن نيوزيلندا تعتبر إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مكونا واحدا فحسب من مكونات البرنامج الأوسع المطلوب لتحقيق الحظر الكامل للأسلحة النووية، ولكنه مكون مهم بالرغم من ذلك.

ونرحب أيضا بالشراكة العالمية لمجموعة الثماني لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل بوصفها إسهاما عمليا وقيما في تحقيق الأمن الدولي.

وقد شعرت نيوزيلندا بالسرور إزاء نتائج المؤتمر الدولي المعني بالنقل الآمن للمواد المشعة، الذي عقد في فيينا في بداية تموز/يوليه هذا العام، وأوصى بإقامة حوار بين الدول الشاحنة والدول الساحلية المعنية بشأن الاتصالات وإنشاء فريق عمل بشأن المسؤولية. ويوصف نيوزيلندا الرئيس الحالي لمنتدى حزر المحيط الهادئ المؤلف من ١٦ عضوا، فإنها تدرك إدراكا جيدا التأثير الذي يترتب عن حادث شحن، حتى بدون إطلاق نشاط إشعاعي، على الصناعتين الضعيفتين السياحة وصيد الأسماك في منطقتنا.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، ما زلنا نرى تقدما حقيقيا يجري إحرازه. وقد جنت الجهود الدولية فوائد الشراكات الأوثق مع المجتمع المدني. وتبرز اتفاقية أوتاوا كنجاح

وقد أبرزت المناقشة الدولية التي جرت في إطار مجلس الأمن بشأن أسلحة الدمار الشامل أهمية التحقق التام والفعال. والتحقق من قبل هيئة موضوعية مستقلة جوهري لبناء الثقة المتبادلة والطمأنينة بين الدول. ونحن لا نطالب الدول الخاضعة للفحص بالتعاون بشكل تام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فحسب، بل أيضا جميع الدول الأخرى بدعم عمليات الوكالة وإتباع الإجراءات القانونية السليمة.

ونطالب كوريا الشمالية بعكس قرارها بالتخلي عن معاهدة عدم الانتشار. فاستحداث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية من شأنه أن يزعزع الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وأن يشكل تهديدا للأمن الإقليمي. ونرحب بمبادرة إجراء محادثات ثنائية لمعالجة مصدر القلق هذا. وبعيدونا الأمل أن تستمر عملية الحوار ويتسنى التوصل إلى اتفاق ينجم عنه تخلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل دائم عن الأسلحة النووية، وتحديد المساعدة في مجال الطاقة والتنمية لكوريا الشمالية، الذي يمكن أن يتبع ذلك. ونشيد على وجه الخصوص بالصين على دورها الميسر البناء في عملية الحوار.

ونبقى نشعر بقلق بالغ حيال احتفاظ دول ثلاث بخيار الأسلحة النووية، وهي الهند وإسرائيل وباكستان، التي تشغل مرافق نووية غير مشمولة بالضمانات ولم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار. ويجب على المجتمع الدولي أن يكشف جهوده لتحقيق الانضمام العالمي لمعاهدة عدم الانتشار ولنظام التحقق المصاحب لها، دون شروط ودون تأخير.

ونظرا لنطاق الأنشطة النووية لإيران والحالة المتقدمة لهذه الأنشطة، فإن من المهم أن تتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من التحقق من النوايا السلمية لإيران. ونطالب إيران بالاهتمام برسالة المجتمع الدولي القوية الواردة في قرار مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي صدر بدون معارضة في أيلول/سبتمبر وبالتعاون الكامل والعاجل مع الوكالة. ولا بد أن تظهر إيران شفافية تامة لمصلحة بناء الثقة مع المجتمع الدولي. ومن الحيوي أن يسمح للوكالة باستكمال تقييمها بغية توفير الضمانات المستقلة التي نحتاج إليها.

وتبقى نيوزيلندا تشعر بالقلق حيال الانقصار إلى وجود ضوابط دولية بشأن الأسلحة البيولوجية. وقد أحدثت حالات التفشي الناجمة من الإطلاق المتعمد أو العرضي للعناصر البيولوجية والتكنولوجيا المتطورة بشكل سريع خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية إلحاحا متجددا على توطيد اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وباشرت الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية هذا العام عملية جيدة. وتشكل تلك العملية الآن الخيار المفضل

بالأهمية الحيوية للتخفيف بشأن السلام، وتؤيد نيوزيلندا تأييدا كاملا نتائج فريق الخبراء. وأحد أفضل الآمال في تحقيق مستقبل سلمي هو تشجيع الشباب على تطوير طرق بعيدة عن الهجمة للتصدي للصراع، بدءا بالبيئات المحيطة بهم مباشرة وامتدادا إلى المجتمع الأوسع. وبإدماج برامج التخفيف بشأن السلم في جميع مستويات المجتمع، فإننا نتمكن من إبراز هدفنا المشترك في العمل صوب تحقيق مستقبل أكثر أمنا واستقرارا. ولا بد أن تعمل الدول الأطراف والمنظمات الدولية والمجتمع المدني معا بغية تحويل هذا التطلع إلى واقع.

السيد عساف (لبنان): سيدي الرئيس، أود بداية أن أهنيكم وأعضاء المكتب على انتخابكم لإدارة أعمال لجنتنا. ونؤكد على التعاون معكم لإنجاح أعمال هذه الدورة. ولا يفوتني أن أهني السيد نوبوياسو آبي على تسلم مهام منصبه الجديد كوكيل للأمين العام لشؤون نزع السلاح.

يطالعا ميثاق الأمم المتحدة بالتعهد بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي يعتبر السلاح أداها الرئيسية. وقد حولت المادة الحادية عشرة من الميثاق الجمعية العامة النظر في المبادئ المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. فكان أول قرار اعتمدته جمعيتنا بداية سنة ١٩٤٦ يتعلق بترع السلاح. إلا أن أحداث الستين الأخيرة تؤكد أن عملية نزع السلاح لا تسير في الاتجاه الصحيح. فقد ازدادت النفقات العسكرية، وتم تكديس المزيد من الأسلحة، وشن المزيد من الحروب، وظهرت بعض النظريات التي تبيح إعلان الحرب، كما تمكن الإرهابيون من حيازة المزيد من الأسلحة وشن المزيد من الهجمات في مختلف أنحاء العالم.

يمكن إيجاز موقف لبنان من أهم قضايا نزع السلاح على النحو التالي:

أولا، تعددية الأطراف. تعتبر تعددية الأطراف مبدأ أساسيا في مفاوضات نزع السلاح، وعلى الأمم المتحدة، بوصفها أكثر المنظمات الدولية عالمية، اتخاذ تدابير جماعية لمنع نشوء تهديدات للسلم والأمن الدوليين. فمشكلة التسلح تؤثر على كل دول العالم. وبالتالي، ينبغي إعطاء كل منها حق إبداء الرأي فيها. ولا يعني هذا التقليل من جدوى المفاوضات الثنائية التي تكمل المفاوضات المتعددة الأطراف ولا تحل محلها.

ثانيا، منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط. يشكل انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط خطرا جسيما على السلم والأمن الدوليين في المنطقة. وتعتمد لجنتنا كل عام قرارات بشأن خطر الأسلحة النووية وإنشاء منطقة خالية منها في الشرق الأوسط. إلا أن إسرائيل تبقى الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويقتضي إعطاء البعد العالمي لهذه المعاهدة انضمام جميع الدول إليها.

لم يسبق له مثيل في مجال نزع السلاح في الأوقات الأخيرة. وهذا العام رحبنا ترحيبا حارا باستضافة ملكة تايلند للاجتماع الخامس للدول الأطراف، واسترعاء الاهتمام إلى التحديات التي تمثلها الألغام المضادة للأفراد في المنطقة الآسيوية. وقد أسهمت الشراكة بين الدول الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في إنشاء القاعدة الدولية الراسخة الأقدام الآن لمكافحة استخدام الألغام المضادة للأفراد. وتطلع إلى العمل مع الشركاء في التمهيد لعقد المؤتمر الاستعراضي للعام القادم، لا لتقييم ما تم إنجازه فحسب ولكن أيضا لتعزيز قواعد الاتفاقية وأهدافها.

ستصل الدول الأطراف في الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة إلى مفترق طرق حرج في تشرين الثاني/نوفمبر، حينما نرى ما إذا يمكن إبرام صك ملزم قانونا يعالج التأثير الإنساني للمخلفات المتفجرة للحروب وإقرار ولاية بشأن الألغام المضادة للمركبات. وفي ذلك الاجتماع، فإن مصداقية منتدى اتفاقية أسلحة تقليدية معينة ستوضع في المحك، إذ أن الحصيلة البشعة للموت والإصابة التي تلحقها المخلفات المتفجرة للحروب والألغام المضادة للمركبات معروفة جيدا ويمكن رؤيتها بوضوح في بلدان مثل أنغولا وأفغانستان وكمبوديا. وتتطلب المسائل المعنية إبرام صك ملزم قانونا بشأن المخلفات المتفجرة للحروب، صك ينشئ قاعدة دولية قوية بشأن إزالة تلك المخلفات ويضع تدابير لحماية المدنيين.

في هذا العام، في الاجتماع الأول المعني ببرنامج العمل، بشأن الأسلحة الصغيرة، الذي يعقد كل سنتين، أعربت الدول الأطراف عن التزام قوي بالتصدي للعديد من المشاكل المعقدة التي تحيط بالأسلحة الصغيرة. وبينما يبقى الكثير مما يتعين إنجازه قبل عقد الاجتماع القادم في عام ٢٠٠٥، فإننا واثقون بأنه سيجري إحراز المزيد من التقدم.

ومهما كانت الاختلافات بيننا، عندما نلقي نظرة على الأحداث المزعجة التي حصلت منذ أن اجتمعت هذه اللجنة آخر مرة، فلا بد لنا بالتأكيد أن نتفق على أن هناك حاجة ماسة إلى المضي قدما بشكل بناء. بل الأكثر أهمية أن نغضي قدما بأمام متحدة معززة وبالأدوات اللازمة لمواجهة التحديات التي نواجهها الآن. وفي ذلك السياق، تؤيد نيوزيلندا تأييدا قويا الجهود الرامية إلى إصلاح وتنشيط الأمم المتحدة، خاصة اللجنة الأولى، بغية جعلها فعالة وضمان تمكينها من الاستجابة للشواغل الأمنية لدولها الأعضاء.

أخيرا، بالرغم من التحديات الحالية التي تعمل ضد التقدم نحو السلام، فإننا بحاجة إلى أن نتذكر أن الأشخاص ما زالت لديهم القوة لإحداث التغيير في بيئتهم المباشرة. وقدمت دراسة الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح التي نشرت العام الماضي تذكيرة مواتية

يصادف عام ٢٠٠٣ الذكرى الخامسة والعشرين لأول دورة استثنائية للجمعية العامة كرسّت لنزع السلاح. غير أننا ليس لدينا الكثير مما نخجل به. فكل ما تطلعننا إليه - نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية فعالة - يبقى من دون تحقيق.

وشهد هذا العام أيضا فشل هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في اعتماد تقرير جوهرى بعد أربعة أعوام من المداولات. ولم يتسن تحقيق توافق في الآراء بشأن أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وخلال الأعوام السبعة الأخيرة لم يستطع مؤتمر نزع السلاح في جنيف، المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد لإجراء المفاوضات بشأن نزع السلاح، الخروج من الطريق المسدود الذي دخل فيه برنامج عمله، معطلا إحرار أي تقدم جوهرى، لا سيما بشأن نزع السلاح النووي وإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وحيثما توجد الأسلحة النووية، سيكون هناك ميل إلى استخدامها. فوجودها المستمر يمثل خطرا على البشرية. ويواجه النظام العالمى لمنع الانتشار النووي المستند إلى معاهدة عدم الانتشار النووي تحديات لا سابق لها لمصاديقته ولسلامته. ولكن بقيت عالمية معاهدة عدم الانتشار ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ غير منجزين، فإن تكاثر الدول الحائزة للأسلحة النووية وانتشار الأسلحة نفسها ما زال يهددان الجهود المتعددة الأطراف صوب نزع السلاح النووي.

لقد شهد العالم أخطر النكسات خلال العام الماضى. فقد برزت تهديدات جديدة للسلام والأمن الدوليين. وبالرغم من وجود عزم عالمى ثابت على تعزيز تدابير مكافحة الإرهاب، ما زال الإرهاب يمثل تهديدا رئيسيا للسلام والأمن الدوليين. وبينما يبقى غياب الالتزام من الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء الكامل على أسلحتها للدمار الشامل مصدرا أساسيا لقلق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، فإن أخطار استخدام الإرهابيين والأطراف من غير الدول لهذه الأسلحة يلوح في الأفق بشكل أكبر بالنسبة للجميع. وإن التدابير الوقائية المستندة إلى التهديدات المتصورة للأمن الوطنى تعرض البشرية لحرب أخرى. فقد نشأت مذاهب أمنية جديدة. وما زالت التوترات في جنوب آسيا بين الجارين النوويين تشكل مصدرا مشروعا للقلق.

وتؤدي النفقات العسكرية العالمية المتصاعدة إلى تقويض تنفيذ الالتزامات الإنمائية الدولية الرامية إلى تخليص العالم من الصراعات والفقر الواسع الانتشار والحرمان والظلم في أي وقت قريب.

ثالثا، الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. تعتبر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة القود الأساسى لغالبية الحروب والصراعات بفضل بساطة استعمالها وسهولة الحصول عليها. كما أن انتشارها والاتجار بها بشكل غير مشروع يشكل تهديدا للمدنيين وللأمن الوطنى وعائقا أمام التنمية. إلا أن القضاء بشكل فعال على آفة انتشار هذه الأسلحة يقتضى معالجة أسباب الصراعات وجذورها، وفي طليعتها الاحتلال الأجنبي.

رابعا، الصلة بين نزع السلاح والتنمية. هناك ترابط وثيق بين نزع السلاح والتنمية. ففي عالم يعيش ثلث سكانه على أقل من دولارين في اليوم الواحد، يصبح مأسويا البوح بأن الإنفاق على التسليح وصل العام الماضى إلى حوالى ٨٥٠ مليار دولار. وقد قلصت الحكومة اللبنانية نفقاتها على التسليح إلى أقصى حد فوصلت إلى حدود الصفر، واقتصرت موازنة وزارة الدفاع على الرواتب والتقديرات الاجتماعية للعسكريين.

خامسا، الألغام. تشكل الألغام مشكلة إنسانية عالمية تعاني منها حوالى ٩٠ دولة. وتحصد كل سنة أرواح حوالى ١٥ ٠٠٠ ضحية غالبيتهم من المدنيين. وتعيق التنمية وتغنى المشردين داخليا من العودة إلى ديارهم. ويعتبر لبنان إحدى الدول الواقعة ضحية للألغام، حيث خلف الاحتلال الإسرائيلى وراءه ٤٥ ٠٠٠ لغم. وتعمل الحكومة اللبنانية، بدعم من الأمم المتحدة وتمويل سخى من دولة الإمارات العربية المتحدة، على إزالة هذه الألغام.

سادسا، الشفافية. إن الحد من الأسلحة الاستراتيجية والتقليدية يضطلع بدور حاسم في إقرار السلام والأمن الدوليين. وتشكل الشفافية أحد سبل تحديد الأسلحة وتسهم في بناء الثقة بين الدول. والتزاما بمبدأ الشفافية، فإن لبنان يشار على موافاة الأمين العام ببيانات سنوية حول نفقاته العسكرية. إلا أننا نطالب في هذا المجال بتوسيع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ليضم أيضا أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما النووية منها.

أخيرا، إن الواقع القاتم لنزع السلاح يجب أن يحفزنا على بذل المزيد من الجهد والعمل لبلوغ أهداف هذه اللجنة. ويقتضى تحقيق ذلك توفر الإرادة السياسية لدى الدول في الالتزام بقرارات اللجنة بشأن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وتبقى العبرة في التنفيذ.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحو لي أن أهنيكم، زميلي في المكتب، أحر التهنية على توليكم منصب الرئاسة. وأطمئنتكم على مساندة بنغلاديش الكاملة في مهمتكم الصعبة لتحقيق نجاح عملنا.

ونرحب أيضا بالاختتام الناجح في بانكوك في الشهر الماضي للاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا. ويضع التأيد العالمي المتزايد للقضاء على آفة الألغام الأرضية نموذجاً لكيفية تمكن تعددية الأطراف من العمل عندما تتعاون الدول والمجتمع المدني. ونبقى آملين أن يمهّد العمل على مستوى الخبراء، الذي جرى في آب/أغسطس الماضي لإبرام صك قانوني في سياق اتفاقية أسلحة تقليدية معينة بغية التصدي للمخلفات المتفجرة للحروب، الطريق لإجراء المزيد من المفاوضات خلال الاجتماع المقبل للدول الأطراف في الشهر القادم. وقد أيدت بنغلاديش الإعلان السياسي الذي اعتمد في المؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، مما أكد من جديد التصميم الدولي على تحقيق القضاء الكامل على الأسلحة الكيميائية من خلال التحقق الفعال. كما شكل بدء مدونة لاهاي لقواعد السلوك خطوة هامة إلى الأمام في وضع قواعد دولية لتعزيز منع انتشار القذائف التسيارية.

ولأننا ثابتون في التزامنا الدستوري، فإن بنغلاديش ما فتئت في صدارة الإسهام في هدف نزع السلاح العام الكامل. وبما أن بنغلاديش طرف في جميع المعاهدات المتعلقة بترع السلاح تقريباً، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة التقليدية واتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية واتفاقية الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، فإنها تولي أهمية خاصة للتقيد الصارم والإنفاذ غير التمييزي، وآليات التحقق من هذه المعاهدات، مما يوفر أفضل الوسائل لتحقيق أهداف المعاهدات. وتشكل التنمية بالنسبة لنا أولوية. ونحن مقتنعون اقتناعاً قوياً بأن الأهداف الإنمائية للألفية يمكن تحقيقها بشكل أفضل في ظل مصفوفة من نزع السلاح وخفض النفقات العسكرية وتكريس الموارد للقضاء على الفقر واتخاذ تدابير مستدامة لبناء الثقة من خلال التعاون السياسي الدولي.

وبالتالي، فإن بنغلاديش تطالب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، بأن تنظر بشكل حدي في التوجهات السلبية المتزايدة في مجال نزع السلاح. ونحثها على بحث الحيوية في جهودها بغية تحقيق الهدف النهائي في نزع السلاح العام الكامل. وينبغي السعي وراء هذا الهدف بنهج متعدد الأطراف وثنائي، فضلاً عن فتح انفرادي. وينبغي السعي وراءه عالمياً وإقليمياً، وكذلك محلياً. ولهذا الغرض، سيعمل وفدي عن كثب مع الوفود الأخرى بغية تحقيق، جملة أمور، منها الأولويات التالية:

تنشيط مؤتمر نزع السلاح بغية تأكيد شرعيته ومصداقيته بوصفه المنتدى الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح المتعدد الأطراف، بما في ذلك من خلال إظهار إرادة

ويبدو أن نزع السلاح خرج عن النمط السائد. فقد عانى العديد من الإنجازات التي سجلت في نصف القرن الأول من عمر الأمم المتحدة في هذا المجال من انتكاسات مأسوية في القرن الجديد. وأعرب الأمين العام، في تقريره عن أعمال المنظمة، عن قلقه من "أن مجموعة المعايير المتعددة الأطراف لنزع السلاح تعرضت لتآكل بطيء نتيجة لضعف الالتزام الدولي". ولا يمكن أن يوجد انتشار "جيد" أو انتشار "سيئ"، لأن أي عمل للانتشار يمكن أن يؤدي إلى انعدام أكبر للاستقرار في المستقبل. وهذه التعليقات تبرز حقا الحالة المحزنة في المجال المتعدد الأطراف لترع السلاح ومنع الانتشار، وهو أمر يشكل قلقاً كبيراً لنا جميعاً. والمداولات التي جرت الأسبوع الماضي في هذه الجمعية لم تؤكد سوى تلك المخاوف ولم تهدئ روعنا.

ولئن بقيت خيبة الأمل كبيرة حيال قلة التقدم المحرز في مختلف ميادين نزع السلاح المتعدد الأطراف، فإننا سنكون مقصرين إذا لم نول الاعتراف الواجب لمبادرات معينة اتخذها المجتمع الدولي خلال العام الماضي. ونأمل أن تسهم هذه المبادرات بشكل كبير في تدابير بناء الثقة في البيئة العالمية الحالية للسلام والأمن الدوليين. وترحب بنغلاديش بدخول معاهدة موسكو بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة حيز النفاذ في حزيران/يونيه هذا العام. وبالرغم من أن هذا لا يمكن أن يعوض إلغاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، فقد كان تطوراً هاماً في نزع السلاح النووي في سياق الشفافية وإمكانية التنبؤ وعدم الرجعة فيه. إننا نرحب بالقرارين الهامين لكوبا وتيمور - ليشي بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار خلال العام الماضي. ومن شأن عمليتي الانضمام هاتين أن تحركا معاهدة عدم الانتشار خطوة أخرى إلى الأمام نحو عالميتها المنشودة بشكل كبير. ونحيب بجميع الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة بأن تخدم البشرية بأن تحذو حذوهم.

وكان ضمن الخطوات الإيجابية الأخرى التقدم الذي أحرز في غموز/يوليه في الاجتماع الأول للاجتماعات التي تعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي لعام ٢٠٠١ المعني بالانتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. فقد وفر لنا المؤتمر فرصة لكي نستكشف المجالات الممكنة للتعاون الدولي والإقليمي، بما في ذلك إقامة شراكة مع المجتمع المدني، بغية التنفيذ الفعال لبرنامج العمل على الصعيد الوطنية. وصادف العام الماضي أيضاً الذكرى العاشرة لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ونشعر بالتشجيع حيال المشاركة المتزايدة للدول الأعضاء في السجل، الذي يسهم في إيجاد شفافية أكبر في مجال الأسلحة. وتسهم بنغلاديش بتقديم معلومات للسجل على أساس سنوي.

ونطالب الذين يمكنهم القيام بالمزيد لتخليص العالم من جميع أنواع الأسلحة أن يفعلوا ذلك. ولا بد أن نذكر أنفسنا بأن قوة البشرية لا تكمن في حجم جيوشها أو في قدرة أسلحتها على الفتك، بل في قدراتها على البناء؛ وليس في استسلامها للقنوط، بل في إيمانها وأملها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي أود أن أذكر الوفود مرة أخرى باحترام البيانات التي يدل بها. وإنني أعلم أن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات سينتهي في بحر ٥٠ ساعة تقريبا، وأنكم منخرطون في مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف هامة، ولكن من فضلكم، أبدوا الاحترام للبيانات وللذين يدلون بها، بينما تتشاورون.

السيد عون (الجمهورية العربية الليبية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتقدم إليكم وإلى أعضاء هذا المكتب بأحر التهاني على توليكم إدارة أعمالنا. ونحن على يقين تام بأن خبرتكم وحكمتكم ستساعدنا على تحقيق ما نصبو إليه من نتائج سيكون لها الأثر البارز والإيجابي في تقديم عملية نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين. كما نود أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على ما جاء في بيانه أمام هذه اللجنة، وعلى الجهود المتواصلة التي يقوم بها من أجل تنفيذ ما أنيط به من مهام في إطار ولايته.

يصادف هذا اليوم الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة. وهي الدورة الأولى التي كرس نزع السلاح وأقرت فيها الدول الأطراف، من خلال الوثيقة الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء، أن الأسلحة النووية تشكل الخطر الأكبر على البشرية وعلى بقاء الحضارة. وأقر بذلك نزع السلاح، وأن نواصل التذكير به بقوة، وأن نعمل على ترسيخه وتنفيذه لما يقتضيه من أهمية بالغة وواقعية ومنطقية في تناول أولويات نزع السلاح بهدف الوصول إلى نزع شامل وتام لكافة أنواع الأسلحة، التي تمثلت في الأسلحة النووية ثم أسلحة الدمار الشامل الأخرى والأسلحة التقليدية.

وإقرارا بأهمية عقد مثل هذه الدورات الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح بما قد يترتب عليها من تبلور لإرادة دولية جماعية تساهم بشكل فعال في تعزيز جهود المجتمع الدولي نحو تحقيق نزع السلاح بكل أنواعه، فإننا نناشد المجتمع الدولي، من خلال هذه اللجنة، أن يبذل قصارى جهده من أجل عقد الدورة الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في أقرب وقت ممكن.

سياسية دولية أكبر لكسر حالة الجمود الحالية؛ وتجديد وإحياء الالتزام الدولي نحو نزع السلاح المتعدد الأطراف، الذي تجلّى في نجاح الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح؛ وإضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار وعلى آلية صارمة وغير تمييزية للإنفاذ والتحقق في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ والوفاء المبكر للدول الحائزة على الأسلحة النووية بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار؛ والتنفيذ الفعال لخطة العمل المؤلفة من ١٣ خطوة، التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠؛ وتعزيز الجهود لضمان النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا سيما دعوة الدول التي يقتضي تصديقها في هذا الصدد؛ وتحديد الجهود لإقناع البلدان التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار بأن تفعل ذلك — وفي جنوب آسيا يجب أيضا أن تتخلى الهند وباكستان عن خيارهما النووي وأن تنضم إلى المعاهدة؛ والتركيز إلى أقصى حد على تعزيز أنظمة الإنفاذ والمراقبة والتحقق فيما يتعلق بكل المعاهدات الدولية المتصلة بنزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ وتعزيز تدابير الضمانات الدولية والإقليمية والوطنية لضمان ألا تقع أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا ذات الصلة في أيدي الأئمة — وإن كانت أفضل وسيلة لتحقيق هذا الهدف تكمن في القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل؛ وتعزيز الترتيبات الإقليمية لنزع السلاح عن طريق تشجيع الحوار وتوفير الدعم المستمر لتعزيز المراكز الإقليمية لنزع السلاح — ولا بد من تعزيز عملية كاثاندو في الإسهام في السلام والأمن الإقليميين في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، كما ينبغي متابعة مفهوم إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية بكل حماس على أساس اتفاقات يجري التوصل إليها بحرية بغية تغطية المزيد من المناطق؛ وبذل جهود مجددة لعكس الاتجاه إلى زيادة النفقات العسكرية، لا سيما من الدول العسكرية الكبرى، ولا بد أن يكرس جزء من الموارد الموفرة من خلال تنفيذ معاهدات نزع السلاح لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، كما ينبغي متابعة الصلة بين عوائد السلام وإنشاء صندوق عالمي لخفض حدة الفقر بشكل جدي في هذا الصدد.

وأود أن أؤكد من جديد على الالتزام الثابت لبنغلاديش بتعزيز نزع السلاح بشكل نشط من خلال تعددية الأطراف بالتعاون مع الجميع. ونبقى على استعداد للعمل مع الآخرين لتنشيط كفاءة هذا المنتدى العالمي ومنهجية عمله في إطار توجيه الجمعية العامة. وينبغي لأي إصلاح، بطبيعة الحال، أن يمثل الشواغل المعلنة للقطاع الكبير من البشرية. وينبغي أن يرمي بشكل أساسي إلى تحقيق التزامات نزع السلاح ومنع الانتشار التي تقطع كل عام. ونحن بمثابة معزز متحمس لثقافة السلام واللاعنف لأجيالنا المقبلة بغية إنقاذهم من وبيلات الحرب.

الانتشار، وأن يخضعوا كافة مرافقهم النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، خاصة وأنه النظام الوحيد في منطقة الشرق الأوسط، التي تعاني من أعلى درجات التوتر، الذي لا يزال خارج إطار هذه الالتزامات وبملاك فعلياً، حسب التقارير التي توردها العديد من المصادر القريبة منه، أسلحة نووية تعد بالآلاف وتمتلك وسائل إيصالها إلى أهداف تطل جميع المناطق التي تقع في محيط يشمل كافة المنطقة العربية وأوروبا ووسط آسيا. وما سربته مصادر إعلامية مطلعة خلال هذا الأسبوع بشأن تطوير إسرائيل لصواريخ أمريكية الصنع لإطلاق هذه الأسلحة من غواصات في قاع البحر لدليل مؤكد على خطورة هذا المنحى، الذي يُغض عنه الطرف بتعمد من بعض الدول الكبرى.

رابعا، التأكيد على تعزيز التعددية في مجال نزع السلاح الوارد في قرار الجمعية العامة ٦٣/٥٧، باعتبار أن التعددية هي السبيل الوحيد لتحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل، بما في ذلك نزع السلاح النووي، والنهج الأمثل لتسوية المشاكل الدولية بالوسائل السلمية وتنظيم العلاقات بين الدول.

لقد أعطت بلادي أهمية خاصة لكافة مسائل نزع السلاح بتوقيعها العديد من الصكوك الدولية ذات الصلة وانضمامها إليها. على سبيل المثال لا الحصر، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الخاص بالغازات السامة، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومدونة قواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. كما أنها شاركت وتشارك بفعالية في كافة المؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بمسائل نزع السلاح، انطلاقاً من قناعتها التامة والتزامها الكامل بأهمية بناء عالم خال من التهديد باستعمال كافة أنواع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى وتوجيه الجهود الدولية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وإنهاء الفقر، والقضاء على الأمراض المتوطنة، مثل الإيدز والسل والملاريا، ومساعدة الشعوب التي ما زالت تترزح تحت الاستعمار والاحتلال على تقرير مصيرها وتحقيق حريتها ونيل استقلالها على كامل ترابها الوطني، ورفع كل أنواع الظلم والقهر التي تمارس عليه، واحتثات كافة أنواع الإرهاب وأشكاله، بما في ذلك إرهاب الدولة والإرهاب المنظم، الذي طالت أخطاره كافة أنحاء العالم.

تعاين بلادي العديد من المشاكل المترتبة على وجود عدد هائل من الألغام ومخلفات الحروب، إذ تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى وجود ما لا يقل عن ١٠ ملايين لغم دفنت في الأراضي الليبية أثناء الحرب العالمية الثانية، مما شكل عائقاً كبيراً أمام بلادي

لقد دخلت معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ منذ عام ١٩٧٠. وعقدت بعدها ستة مؤتمرات استعراضية لمراجعة ما تم تحقيقه في مجال الحد من الانتشار ونزع السلاح النووي. وهو ما تطلعت إليه غالبية الدول الأطراف في المعاهدة بهدف خلق عالم خال من الأسلحة النووية أو التهديد بها. إلا أن النتائج ما زالت مخيبة للآمال، بل ومنذرة بكارث يصعب التنبؤ بنتائجها ستظل آثارها المدمرة كل أعضاء المجتمع الدولي. ولأن عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية قد تضاعف وعدد الرؤوس النووية قد زاد قوفاً التدميرية وفاقت ما يتصوره العقل، وهي كقنبلة بتمير كوكب الأرض آلاف المرات، فعلى المجتمع الدولي، وبشكل خاص الدول الحائزة للأسلحة النووية، مسؤولية كبرى في تحقيق مقاصد وأهداف معاهدة عدم الانتشار من خلال إبداء حسن النية والدخول في مفاوضات جدية تهدف، بشكل لا رجعة فيه، إلى إبرام صكوك واتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وإلى أن تغني هذه الدول بالتزاماتها المتعددة وتعهدها التي قطعتها على نفسها بموجب معاهدة عدم الانتشار وما تضمنته الإعلانات الختامية لمؤتمرات الاستعراض، بما في ذلك المضي قدماً من أجل التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف بشأن إيجاد ضمانات أمنية للدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية والالتزام بتنفيذ ما تضمنته المادة السادسة على النحو الوارد في الفقرات الفرعية من الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي السادس لعام ٢٠٠٠، والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ الخاص بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الشأن، نؤكد على الآتي:

أولاً، أهمية المضي قدماً في تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية في شكل مبادرات فردية وثنائية وجماعية واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عملية تخفيض ونزع السلاح النووي وتعزيز بناء الثقة والشفافية لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف الحد من التهديدات الناشئة عن حيازتها لهذه الأسلحة.

ثانياً، قيام مؤتمر نزع السلاح دون تأخير بإنشاء لجنة مخصصة لمعالجة نزع السلاح النووي، وأن يستأنف مفاوضاته بشأن وضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، تأخذ في اعتبارها هدفين هما نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ثالثاً، ضرورة تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته، وخاصة الدول الكبرى، في ممارسة كافة أشكال الضغط على الإسرائيليين للانضمام دون إبطاء إلى معاهدة عدم

ونظرا لما نوليه من أهمية بالغة لعمل اللجنة الأولى وحساسية المسائل التي تتولى معالجتها، وعلى رأسها مسألة نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين، نؤكد على أن أية عملية إصلاح لهذه اللجنة ينبغي أن تتركز بشكل خاص على كيفية تنفيذ الالتزامات والتعهدات التي اتخذتها هذه اللجنة والواردة في القرارات المتتالية والمتكررة طيلة عقود مضت بسبب غياب الإرادة لدى العديد من أعضاء المجتمع الدولي، وخاصة بعض الدول الكبرى، لما لهذه القرارات من أهمية في تجنب المجتمع الدولي للعديد من المخاطر التي تزداد بشكل مطرد، وخاصة الانتشار الأفقي والرأسي لأسلحة الدمار الشامل وغيرها من أنواع الأسلحة الأخرى التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

ونرى أن الإصلاح لا يتأتى من خلال إفراغ جدول أعمال اللجنة من محتواه أو استبعاد العديد من القرارات المتكررة التي لم يتم تنفيذها طيلة السنوات الماضية، فهذا لن يعتبر إصلاحا بل إنهاء لصلاحيات اللجنة وأهدافها، ومن ثم تهميشا لدور الأمم المتحدة عموما في مجال نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين. لذا، نؤكد على أن الأسلوب الأمثل لعملية الإصلاح ينبغي أن يتم في إطار جهود الإصلاح الأشمل للهيكل الأساسية للمنظمة باعتباره الإطار المشروع لضمان توازن عمل اللجنة، وذلك من خلال ما سيتوصل إليه الفريق الذي سيتم إنشاؤه بناء على مقترح الأمين العام بشأن الإصلاح. وفي هذا الإطار، يمكن لعملية الإصلاح أن تتوسع لتشمل عمل كافة اللجان، مما يعزز من صلاحياتها ويضمن ما أوكل إليها من مهام بدلا من تهميشها أو تحجيم دورها.

السيد نغوين دوي شين (فيت نام) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في تهنيتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وإنني واثق بأنكم، بخبرتكم الواسعة ومهارتكم الدبلوماسية، ستديرون مناقشات اللجنة نحو نتيجة إيجابية. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بتعيين وكيل الأمين العام الجديد لشؤون نزع السلاح، السيد نوبوياسو آبي، ولأشكره على عرضه الذي يغطي عددا من القضايا المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

ويؤيد وفدنا البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل ميانمار باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. ولذلك سنقصر تعقيباتنا على النقاط التالية.

باعتبار بلادي تناصر نزع السلاح العام الكامل منذ زمن طويل، فهي تعتقد أن هناك أساسا متينا للمزيد من العمل المشترك الرامي إلى تحقيق ذلك الهدف النبيل، وهو منظومة الالتزامات الدولية التي يجسدها عدد من الصكوك والمؤسسات المتعددة الأطراف. ولذلك نؤيد بقوة جميع الجهود الرامية إلى إدماج تلك الالتزامات وتعزيزها وزيادة تطويرها

لتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية المستهدفة وتسبب في مقتل وإعاقة وجرح المواطنين الأبرياء. وما زالت هذه الحوادث تتكرر إلى يومنا هذا. وبشأن هذه المشكلة، فإننا نتوجه من خلال هذا المحفل بنداء إلى كافة الدول التي تسببت في زرع هذه الألغام للاستجابة النامة والفورية بتزويد بلادي بما لديها من خرائط ومعلومات تتعلق بهذه الألغام وتقديم المساعدة الفنية والمادية اللازمة لإزالتها وضرورة العمل على دفع التعويضات التي تناسب مع الأضرار التي نتجت عنها.

ونود أن نشيد هنا بالإعلان التاريخي الذي تم التوصل إليه بين ليبيا وإيطاليا عام ١٩٩٨، الذي تضمن في جملة أمور التعاون بين البلدين على إزالة الألغام من الأراضي الليبية. وتم أيضا التوقيع على مذكرة تفاهم عام ٢٠٠١ بشأن وضع آلية لتنفيذ ما جاء في الإعلان المشار إليه. كما لا يفوتني أن أتوجه بالدعوة إلى الدولتين الأخريين، بريطانيا وألمانيا، بأن تحذوا حذو إيطاليا لتوقيع اتفاقيات مماثلة مع ليبيا تقدمان مجموعها المساعدة الفنية والمادية اللازمة لإزالة الألغام ودرء خطرهما ودفع التعويضات المناسبة للشعب الليبي عما لحق به من أضرار ومعاناة بسبب هذه الألغام.

ولقد تناولت هذه اللجنة منذ عام ١٩٨١ بندا بعنوان تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط، وطالبت بلادي منذ أمد بعيد بضرورة جعل هذه المنطقة منطقة أمن وسلام وأن تعيش كافة شعوبها في وئام واحترام متبادل وأن تعمل سويا من أجل أن تكون بحيرة تواصل وسلام وجسرا بين القارتين وملقنى لكافة الحضارات والثقافات. وهذا لن يتأتى إلا بانسحاب كافة الأساطيل العسكرية الأجنبية وغلق القواعد العسكرية الأجنبية، التي لم يكن هناك ممر أصلا لوجودها، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وضرورة العمل بشكل جاد على احترام سيادة كل دولة من دول المنطقة وعدم التدخل في شؤنها الداخلية واحترام خصوصيات كل منها وحل كافة خلافاتها بالطرق والوسائل السلمية من خلال الحوار وبعيدا عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها أو فرض العقوبات والتهديد بها، والعمل على ضرورة إنهاء الاحتلال الأجنبي، واحترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها ونيل استقلالها. وما اجتماع طرابلس لبلدان غرب البحر المتوسط، المعروف بخمسة زائد خمسة، الذي عُقد في شهر أيار/مايو ٢٠٠٢، ومؤتمر القمة الذي تلاه في تونس، إلا تجسيدا لروح هذا التعاون الذي نطمح إليه، وخطوة هامة في الطريق الصحيح نحو تحقيق التعاون التام والشامل بين دول المنطقة للمساهمة بشكل فعال في تعزيز السلم والأمن الدوليين في حوض البحر المتوسط.

ونود أن نؤكد مجددا تأييدنا القوي لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لزرع السلاح بغية استعراض تنفيذ قرارات الدورة الاستثنائية الأولى لزرع السلاح، بالمشاركة الكاملة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونحث مؤعز نزع السلاح وهيئة نزع السلاح على تحديد الجهود من أجل الخروج من المأزق ومواصلة عملهما الموضوعي في أقرب وقت ممكن. ونرحب بجميع الجهود الرامية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شتى مناطق العالم ونؤيد ذلك لأن إنشاء هذه المناطق يمثل خطوة عملية صوب عالم يسوده السلام.

ختاما، نؤيد المقترحات التي أعرب عنها العديد من المتكلمين بشأن إعادة تنشيط أعمال اللجنة الأولى. ونأمل أنه عن طريق العمل البناء ستتمكن اللجنة الأولى من إحراز التقدم في الترويج لتفاهم مشترك بشأن تدابير ملموسة وعملية تعزز نظام نزع السلاح وتحديد الأسلحة ومنع الانتشار.

السيد ثان (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد ميانمار، وبالإصالة عن نفسي، أود أن أقدم بأحر التهاني لكم، السيد الرئيس، على انتخابكم بالإجماع رئيسا للجنة الأولى للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. والتهنئة موصولة أيضا لأعضاء المكتب الآخرين. وأود أيضا أن أقدم بتهنيتي الخاصة وبأفضل أمنياتي للسيد سوريا تشينداو ونفسي، الدبلوماسي الياقع الموهوب والصديق العزيز من بلد زميل عضو في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، على انتخابه نائبا لرئيس هذه اللجنة. وستعاون معكم، سيدي الرئيس، تعاوننا تاما، في مساعيكم للدفع قدما بعمل اللجنة الأولى.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أقدم بأحر تهانينا للسيد نوبوياسو آبي على توليه مهامه بوصفه وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح. ونحن على ثقة تامة بأنه سيوفر قيادة فعالة لإدارة شؤون نزع السلاح في السنوات المقبلة المليئة بالتحديات. نتمنى له كل النجاح في مساعيه المستقبلية.

تتعقد دورة هذه السنة للجنة الأولى في وقت مليء بالصعوبات والمحن لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وما برحنا نشهد فتورا في التقيد بالالتزامات الدولية. ومما يشير الجزع أنه حتى الالتزامات المعرب عنها في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يجري التشكيك فيها. وإن اخفيل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد للحد من الأسلحة ونزع السلاح يعاني من حالة جمود. ولا تجري الآن أية مفاوضات موضوعية بشأن مسألة هامة من مسائل نزع السلاح.

مثملا هو مطلوب وفقا للاستنتاجات المتفق عليها في المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة وقرارات الجمعية العامة.

لكننا نلاحظ مع الأسف أن العمل المضطلع به مؤخرا في مجال نزع السلاح والأمن لم يثمر عن النتائج المرجوة. ويعبر عن ذلك الافتقار إلى التقدم في مناقشات هيئة نزع السلاح بشأن مسألتين هامتين: سبل ووسائل الترويج لزرع السلاح النووي وبناء الثقة. ولم يتم التوصل إلى توافق آراء بشأن الأهداف أو جدول الأعمال، مما في ذلك إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لزرع السلاح. واستمر عجز هيئة نزع السلاح في دورة عام ٢٠٠٣ عن التوصل إلى اتفاق مشترك بشأن برنامج العمل. والحق أن بعض التقدم تم إحرازه ولكن الصورة العامة في شؤون نزع السلاح تظل بعيدة كل البعد عن أن تكون مرضية.

وانطلاقا من اقتناع راسخ بأن أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، تشكل أخطر التهديدات على عالم اليوم، فقد حبذنا دائما القضاء التام عليها، ونؤكد مجددا التزامنا القوي بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي للتخلص من هذه الأسلحة الخطيرة. وفي ذلك السياق نود مرة أخرى أن نشدد على أهمية الاستنتاج الذي خلصت إليه محكمة العدل الدولية في فتواها بشأن قانونية استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، والتي أقرت بوجود التزام بالسعي بحسن نية إلى استكمال المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي من جميع جوانبه في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة.

ونقدر أيضا دور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية لنظام عالمي لمنع الانتشار يوفر أمنا جماعيا. ومما لا شك فيه أنه يجب على جميع الدول الأطراف الامتثال الكامل للمعاهدة وتنفيذ الخطوات الـ ١٣ الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. ونأمل أملا صادقا أن يحرز المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ تقدما كبيرا.

وحيث أن منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي مترابطان بقدر كبير ويعزز كل منهما الآخر، هناك حاجة ملحة لعملية منظمة ومتدرجة لزرع السلاح النووي. ولذلك فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية المطلوب منها تنفيذ الالتزامات المقطوعة في مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للمعاهدة من أجل القضاء التام على ترساناتها النووية، تمهيدا لزرع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، نرحب بتصديق الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على معاهدة موسكو لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ونرحب باعتماد المؤتمر للخطوات المحددة الإنشائية عشرة لتعزيز دخول المعاهدة المبكر حيز النفاذ.

ومن المخيب للآمال أن مؤتمر نزع السلاح ما زال معطلا نتيجة للمأزق المتعلق ببرنامج العمل. وهذا هو العام السابع الذي ظل فيه المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في ميدان نزع السلاح مصابا بالشلل وعاجزا عن الاضطلاع بأي عمل جوهري بشأن مسائل نزع السلاح. وينبغي ألا يكون العام المقبل - ٢٠٠٤ - عاما عقيما آخر بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح. وينبغي أن تبذل الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أقصى ما وسعها للخروج من المأزق الحالي في تلك الهيئة.

ونشعر بالتشجيع حيال النتائج الملموسة التي أحرزتها الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في التصدي لتهديد الأسلحة الكيميائية. ونرحب بالنتائج الإيجابية للدورة الاستثنائية الأولى لمؤتمر الدول الأطراف المعني باستعراض سير اتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي عقد في لاهاي، في هولندا، من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٨ أيار/مايو ٢٠٠٣. وبجدونا الأمل أن تتمكن الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، المقرر عقدها في وقت لاحق هذا العام، من وضع خطة عمل بشأن تدابير التنفيذ الوطنية وأن تتخذ المزيد من الخطوات الملموسة لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونسلم بالخطر الواضح والمائل للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتسبب تلك الأسلحة ما يقدر بنصف مليون إصابة كل عام في جميع أرجاء العالم. ونحن بحاجة إلى التصدي بطريقة فعالة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وكان اجتماع السنتين الأول للدول لتنفيذ برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي عقد في نيويورك من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، خطوة أولى هامة في تدابير متابعة برنامج العمل، الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠١. وفي ظل القيادة المقتردة لرئيس الاجتماع كونيكو إينوغوتشي، ممثل اليابان، تمكن اجتماع السنتين من إجراء مناقشات شاملة ومتعمقة بشأن مسائل هامة من قبيل جمع الأسلحة وتدميرها؛ ووضع العلامات والتعقب؛ وضوابط التصدير والاستيراد؛ وبناء القدرات على التنفيذ؛ وإجراء البحوث؛ وبناء المؤسسات؛ والأمن البشري. ونلاحظ مع التقدير العمل الذي أنجزه فريق الخبراء الحكوميين المعني بتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما نتشاطر الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى الدول الأعضاء

بصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لعقد أول دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. إن أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح تظل سارية المفعول. وتسوي الفقرة ٢٠ من الوثيقة الختامية أعلى أولوية لنزع السلاح النووي. ونود أن نؤكد مجددا موقفنا بأن نزع السلاح النووي هو الأولوية العليا لنا.

ومن المهم أن تفي الدول الحائزة لأسلحة نووية بتعهداتها القاطع بالقضاء التام على ترساناتها النووية، تمهيدا لنزع السلاح النووي، تعهد قطع في مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، من المهم تنفيذ الخطوات الـ ١٣ المنصوص عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر تدريجيا وعلى نحو لا يمكن عكس مساره.

وأود أن أؤكد على الرابطة الموضوعية بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. فالعملتان مترابطتان وتعزز كل منهما الأخرى. ويجب أن يتم تنفيذهما معا إذ بدون ذلك لن يمكننا الحفاظ على نظم مستدامة متوازنة متنسقة فعالة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ويعني ذلك أن العملية المنظمة والتدريبية لنزع السلاح النووي مطلب مسبق لتعزيز منع الانتشار النووي وإنفاذه على نحو فعال.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية للنظام العالمي لمنع الانتشار النووي والأساس الرئيسي لنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وسيكون المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المقرر عقده في عام ٢٠٠٥، حيويا ومن المحتم أن يترك أثرا كبيرا على مستقبل المعاهدة. ولذلك ينبغي أن تكون العملية التحضيرية فعالة ومثمرة. ونلاحظ مع التقدير عمل اللجنة التحضيرية في دورتها الأولى التي عقدت في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ ودورها الثانية التي عقدت في جنيف في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٣. ونناشد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية أن تنجز عملا موضوعيا فتضع الأساس لمؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويشكل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر خطوة ملحة وضرورية لتحقيق نزع السلاح النووي بشكل منظم ومطرد. ونشعر بالتشجيع حيال العدد المتزايد من عمليات التصديق على المعاهدة من الدول الموقعة عليها. ونرحب بتصديق أفغانستان وألبانيا والجزائر وعمان وقبرص وكوت ديفوار والكويت وموريتانيا على المعاهدة في العام الماضي. ونلاحظ مع التقدير قيام المؤتمر الثالث المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، الذي عقد في فيينا في

النووية أكثر من حالات الامتثال لها. والخوف يتزايد من تمكن الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، كما أن نزع السلاح يتراجع في تسلسل الأولويات العالمية.

وأحد النماذج القائمة لهذا التراجع هو المأزق الذي تجد فيه المنتديات المتعددة الأطراف لزع السلاح ذاتها. فلم تتمكن هيئة نزع السلاح من الاتفاق على الأهداف وجدول الأعمال، ولا على إنشاء لجنة تحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لزع السلاح.

بل الأسوأ أن مؤتمر نزع السلاح يجد نفسه في حالة من الجمول، إذ فشل أعضاؤه في الاتفاق على برنامج عمل في الأعوام السبعة الماضية. وفي غضون ذلك، ظلت الدول الحائزة لمخزونات هائلة من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل عنيبة في التمسك بترساناتها الفتاكة. وهذا دفع بدول أخرى إلى السعي وراء الخيار النووي، كما أنه أحبط جهود منع الانتشار.

وفقد أيضاً الزخم في المسار الثنائي لزع السلاح النووي. فلم تطلق مبادرة رئيسية جديدة لخفض مخزونات الأسلحة النووية منذ بعض الوقت. وإننا نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على وضع استراتيجية في وقت قريب لخفض أسلحتها النووية والقضاء على هذه الأسلحة في نهاية المطاف بطريقة محددة زمنياً.

إطار العمل موجود بالفعل في شكل الخطوات العملية الـ ١٣ الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. ولا بد أن تكون الدول النووية نزيهة في الوفاء بالتزاماتها عملاً بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وسواء أردنا ذلك أم لم نرد، سيكون عدم الانتشار، من دون أن تقود الدول النووية الطريق بالقدوة، أمراً عسير التحقيق ومستحيل الاستدامة.

وترحب نيبال بدخول معاهدة موسكو بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية حيز النفاذ مؤخرًا. ويجب على هذين البلدين، بالترافق مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، أن يتخذوا تدابير لا رجعة فيها وقابلة للتحقق لخفض أسلحتهم النووية بشكل منظم.

التكنولوجيا النووية يمكن استخدامها لأغراض مختلفة ويمكن إساءة استخدامها. فضلاً عن ذلك، فإن الحوادث النووية يمكن أن تحدث. ولأي من هذين السيناريوهين عواقب مدمرة. ولذلك، تؤيد نيبال الاستخدام السلمي لهذه التكنولوجيا، ولكن شريطة أن تتوفر احتياطات موثوقة بما وضمانات غير تمييزية.

لمضاعفة جهودها في العمل على فرض حظر على إمداد الأطراف من غير الدول بالأسلحة الصغيرة.

وأود أن أعرب عن التقدير الكبير لوفد ميانمار للإسهام الكبير الذي قدمه مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. فقد استفادت بلدان المنطقة بقدر كبير من الحلقات الدراسية وحلقات العمل وغيرها من الأنشطة التي نظمتها المركز بشأن مسائل نزع السلاح. ونؤيد الأنشطة الجارية للمركز كما أننا نحث على توفير المزيد من الموارد للمركز لتمكينه من الاضطلاع بالمزيد من الأنشطة المفيدة في المنطقة.

إن الأمم المتحدة رمز لتعددية الأطراف وتحميها لها. وكلنا نؤيد تعددية الأطراف. فالمشاكل المعروضة على هذه اللجنة وعلى الجمعية العامة مشاكل عالمية. ولا ينكر أحد أن المشاكل العالمية تقتضي إجراءات عالمية في جميع مجالات المسعى البشري. ونزع السلاح ليس استثناء. وكل الاتفاقات الدولية الهامة للحد من الأسلحة ونزع السلاح حتى الآن، بما فيها معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، إنما هي نتاج عمل مؤتمر نزع السلاح، وهي، في الواقع، دليل ناصع على الدور الأساسي والقيمة الكبيرة للدبلوماسية المتعددة الأطراف.

فلنعد تكريس أنفسنا ونحدد التزامنا الصارم بتعددية الأطراف في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح وفي مجالات أخرى من المسعى البشري.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أهنتكم، سيدي الرئيس، تهنئة حارة على انتخابكم بالإجماع لرئاسة مداولات هذه اللجنة الهامة جداً. وأعز بأن أرى دبلوماسياً مرموقاً وصديقاً حميماً يتولى ذلك المنصب الهام جداً. كما أود أن أهني أعضاء المكتب الآخرين.

واسمحوا لي أيضاً أن أرحب بالسيد نوبوياسو آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، وأن أعرب عن تقديري له على الملاحظات الشاملة التي أدلى بها في وقت سابق من هذه الدورة بشأن المسائل الملحة لزع السلاح والأمن الدولي. ويشيد وفدي أيضاً بالسيد جاينافا ضانابالا، وكيل الأمين العام السابق، على إسهاماته البالغة القيمة في قضية نزع السلاح. وسأكون مقصراً في واجباتي إذا لم أعرب أيضاً عن تهنيتي لسلفكم، سيدي، رئيس اللجنة الأولى، على أدائه الممتاز خلال الدورة السابقة.

نجتمع مرة أخرى في وقت يمر فيه الأمن الدولي بحالة من الاضطراب، كما أن نزع السلاح في سبات. وما فتئت حالات خرق أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة

للمراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح دور حاسم في الجهود التي تبذل لتسريع خطى وعمليات نزع السلاح والحد من الأسلحة على الصعيد الإقليمي. ونيبال ملتزمة التزاماً كاملاً بنقل المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ إلى كاتماندو بدون تأخير. وأحث الأمانة العامة على تمهيد الطريق لنقله في وقت مبكر بالإسراع في تنقيح اتفاق البلد المضيف ومذكرة التفاهم، بما يتمشى والممارسات الدبلوماسية والحالات السابقة. وأحث أيضاً المجتمع الدولي على توفير مزيد من الموارد للمركز في آسيا، ليتسنى له تنظيم مزيد من الأنشطة المفيدة لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

التعددية هي الطريق الوحيد الذي سيؤدي إلى تحقيق سلام شامل ودائم في العالم. وتطوير ثقافة سلام على أساس منع نشوب الصراعات ونزع السلاح والثقة المتبادلة ضروري لهذا السلام. ويتعين علينا أن نوقظ عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف من سباتها العميق وأن نعيدها إلى مسار راسخ. ولا بد للمسار الثنائي من أن يكمل ويدعم المسار المتعدد الأطراف.

ويقتضي ذلك تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف وعمليات نزع السلاح وإعادة تنشيط أعمال اللجنة الأولى. ووفدي مستعد للعمل مع الوفود الأخرى لتحقيق هذه الأهداف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل نيبال على العبارات اللطيفة التي وجهها إليّ وإلى سائر أعضاء المكتب.

السيد حسان (السودان): يسعدني في البداية، باسم وفد جمهورية السودان، أن أتقدم إليكم، السيد الرئيس، بأخلص التهاني والتقدير لانتخابكم رئيساً لهذه اللجنة الهامة. وإننا على ثقة أكيدة بأنكم، بما عرفتم به من خبرات، ستقدون مداولتنا إلى النتائج المرجوة فيما يتصل بمسائل نزع السلاح والأمن الدولي. تمنى لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح. ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أشكر سلفكم، رئيس اللجنة الأولى في الدورة السابقة، والسيد وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، وإدارة شؤون نزع السلاح، لما بُذل من جهد مقدر من أجل تطوير آليات التعاون الدولي وقنواته في مجال نزع السلاح واستتباب الأمن والسلام الدوليين.

ها نحن نجتمع اليوم للتداول حول نزع السلاح والأمن الدولي والعالم يشهد جملة من المتغيرات الإقليمية والدولية التي تؤكد أن السبيل الوحيد لتوطيد الأمن الدولي هو تفعيل قنوات العمل المتعدد الأطراف للتصدي بحزم لمخاطر انتشار الأسلحة النووية وأسلحة

ومن المخطط أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية المقترحة لا تزالان تراوحان مكانهما. وحقيقة أن الإرهابيين يسعون للحصول على أسلحة دمار شامل تظهر ضرورة الإسراع في العمل على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وأهني بلدان آسيا الوسطى لأن منطقتها ستصبح في القريب العاجل منطقة خالية من الأسلحة النووية، مكلفة الجهود الإقليمية لتحديد الأسلحة بإكليل من الغار. وأشيد أيضاً بمنغوليا لاقتراحها الابتكاري الرامي إلى جعلها منطقة دولة واحدة خالية من الأسلحة النووية. وترحب نيبال بمقترحات مصر ودول أخرى الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل.

وعلى الرغم من حالات الإخفاق في ميدان نزع السلاح النووي، فإن من الواضح أنه يوجد متسع للتفاوض بشأن نظم الحد من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. إلا أننا يتعين علينا أن نضمن من خلال تدابير تحقق قوية عدم انتهاك تلك النظم ومن الحفاظ على سلامتها.

ولما كانت نيبال تدعو باستمرار إلى نزع سلاح عام وكامل، لا سيما بالنسبة للأسلحة النووية، فإنها تؤيد اتخاذ تدابير لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وينبغي أن يظل قاع البحار وأنتاركتيكا محتفظين بنقائهما الأصلي، بوصفهما تراثاً مشتركاً للبشرية.

ويعتقد وفدي اعتقاداً قوياً أن زيادة انتشار القذائف التسيارية خطر يهدد السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، أصبحت الحاجة إلى نظام متعدد الأطراف لكبح انتشار القذائف حاجة ملحة، ويتعين أن نعمل جميعاً بجد لإيجاد هذا النظام.

ومن دواعي سرور نيبال وجود توافق في الآراء حول اتخاذ تدابير ملموسة وعاجلة لتنفيذ برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولكن لا تزال توجد ثغرة كبيرة في نهج مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ولا بد من إقامة شراكة عالمية حقيقية لكبح الخطر الذي يشكله الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، ولوقف إساءة استخدام هذه الأسلحة من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول.

ونؤيد أيضاً توسيع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بوصفه تدبيراً فعالاً لبناء الثقة. وفي ذلك السياق، ينبغي تشجيع فريق الخبراء الحكوميين لاستكشاف سبل ووسائل جعل السجل أكثر شمولاً ومعلوماته أكثر مصداقية.

إن السودان شريك أصيل في الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح. فعلاوة على انضمامه للعديد من الاتفاقات والصكوك الدولية ذات الصلة، فقد استضافت عاصمتنا الخرطوم في آب/أغسطس الماضي المؤتمر الأول للهيئات الوطنية الأفريقية المعنية بإنفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وقد خرج ذلك المؤتمر بتوصيات هامة للغاية، في صدرها جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية، والتشديد على ضرورة أن تقتصر أنشطة الدول في هذا المجال على الاستخدامات السلمية فقط. وإننا إذ نضطلع بهذا الدور الإقليمي إنما نفعل ذلك إيماناً منا بأن العمل المتعدد الأطراف هو الضمان الأقوى لتحقيق عالمية الاتفاقيات والمعاهدات ومتابعة إنفاذها حتى تتحقق الأهداف المرجوة منها.

كما لا بد لي من الإشارة هنا إلى أن السودان قد صادق أيضاً في أيلول/سبتمبر الماضي على اتفاقية أوتوا لمنع صناعة وتخزين واستخدام الأنغام المضادة للأفراد وتدميرها، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.

أمر آخر هو من اهتمامات السودان في مجال نزع السلاح، ألا وهو موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبلدي السودان ظل حاضراً وفاعلاً في كافة المنابر الدولية والإقليمية الرامية إلى كبح جماح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، علاوة على الجهد القطري الذي نضطلع به عبر المكتب الوطني لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إيماناً منا بالعلاقة المتبادلة بين انتشار هذه الأنماط من الأسلحة والجريمة المنظمة عبر الحدود، والإرهاب، وتجارة المخدرات. والسودان في هذا الخصوص يقود جهوداً متعددة الأوجه في إطار الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، وعبر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، ومنظمة الساحل والصحراء، علاوة على جهوده الثنائية مع دول الجوار الرامية إلى إعادة ترسيم الحدود، وإحكام نقاط الرقابة والسيطرة والجمارك فيها.

وإننا إذ نستعرض هذه الجهود إنما نوكد أيضاً على أن محاربة انتشار هذه الأنواع من الأسلحة يجب أن تكون من الدول المصنّعة وليس في الدول المتضررة من الظاهرة فحسب، مع التأكيد على لزوم امتناع الدول المصنّعة عن تصدير السلاح للجماعات والأفراد من غير الدول. كما لا بد هنا من التأكيد على أهمية تقديم كافة أنواع الدعم، وبخاصة الدعم الفني للدول التي تعيش حالة الانتقال من النزاع إلى السلام والاستقرار، وبخاصة في مجالات نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج.

الدمار الشامل، حتى لا تختل موازين القوى أكثر مما هي عليه بين الدول الحائزة وغير الحائزة لتلك الأسلحة.

ولعل ما يبعث على الأسف أنه، برغم بعض المبادرات الأحادية والثنائية التي اتخذت زمامها بعض الدول لخفض ترساناتها النووية والاستراتيجية، ما زال العديد من الدول الكبرى ماضية في تطوير تقنيات الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والتنافس في إجراء التجارب بدعوى الردع وتحسين الأمن القومي، بالرغم من كل الاتفاقيات والصكوك والبروتوكولات العديدة التي تنادي بحظر مثل هذه الممارسات.

إن ما يشهده العالم من نزاعات وحروب وبؤر توتر هو الذي جعل بعض الدول تعيش حالة من التأهب الدفاعي، الأمر الذي ينعكس بجلاء في تصاعد معدل النفقات التي تخصصها الدول لتعزيز قدراتها العسكرية باستمرار. وفي المقابل نجد أن محصلة المساهمات المخصصة لتنفيذ ما جاء في إعلان الألفية بشأن قضايا البشرية الملحة، مثل الفقر والكوارث والبيئة، غاية في التواضع والانحسار.

وهنا تبرز المفارقة الكبرى واختلال المعايير. ولعلنا هنا نوكد مجدداً على ضرورة أن تشرع الدول النووية عبر خطوات جادة وعاجلة في تخفيض الإنفاق على برامج التسليح، تمهيداً للتخلص المرحل من كل ما في حوزتها من ترسانات نووية واستراتيجية. كما نويد التدابير الرامية إلى إيجاد صكوك عالمية ملزمة تكفل للدول غير الحائزة على مثل هذه التقنيات كل الضمانات من أي تهديد يقع عليها من الدول الحائزة.

وكما أشار السيد وكيل الأمين العام في تقريره أمام هذه اللجنة، هناك إقرار عالمي، بل حاجة ملحة، لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في سائر أنحاء العالم. وإننا إذ نوكد على ذلك، إنما نرى أنه أقصر الطرق إلى تعزيز نظام منع الانتشار النووي ونزع السلاح، ومن ثم توطيد دعائم الأمن والسلام على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

فالأمن كما تعلمون كل لا يتجزأ. صحيح أن العديد من الدول قد وقعت على معاهدات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أو أصبحت طرفاً فيها، وأن الدول الموقعة على مثل هذه الاتفاقيات تغطي الآن ٥٠ في المائة من مساحة الأرض، لكن هناك العديد من المناطق الملتهبة في العالم التي لا بد أن تنشأ فيها مناطق خالية من الأسلحة النووية، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، التي كان بالإمكان أن يتم فيها مثل ذلك لولا رفض إسرائيل باستمرار لنظام الرقابة الدولية على مفاعلاتها النووية، وإن في هذا بالطبع مُهدداً حقيقياً للأمن والسلام في المنطقة والعالم بأسره.

يسري أن أعلن الآن أن بلدي قد وقّع عليها، في حين أن تنفيذ توصيات مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما زالت تكتنفه الشكوك.

كما أن التطورات الحاصلة مؤخراً تُنذر بالمثل بالسوء لأنها تُشير إلى خطر احتمال استعمال الأسلحة النووية في أي صراع مسلح في المستقبل. وتعتقد المشكلة بالخطر الذي يُشكله الإرهاب والإمكانية الجلية لأن تحصل المجموعات الإرهابية بسهولة على أسلحة الدمار الشامل. وفي عالم تسوده العولمة، تصبح هذه التهديدات ذات الطابع العالمي شواغل عالمية تتطلب إجراءات عالمية.

من الحقائق السليمة رغم كثرة تكرارها أن نزع السلاح يفيد البشرية، لا لأنه يقضي على الأخطار التي تُهدد بالسلام والأمن بل والحضارة فحسب، وإنما أيضاً لأنه قد يساعد على تحويل الموارد المادية والمالية النادرة إلى الجهود الإنمائية. ويؤكد كل تقرير متاح عن التنمية البشرية أن الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية يمكن تحقيقها بجزء يسير فقط من التريلون دولار التي تنفقها الأمم، كبيرها وصغيرها، على التسليح.

ومن الممكن، بل ومن الواجب، تحقيق النجاح في منع الانتشار. وفقد إريتريا مُتّفق بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ما زالتا الخيارين الوحيدين الممكنين لتحقيق نزع السلاح العام الكامل. وعليه، يجب بذل جهود جادة لضمان نجاح اجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في جنيف والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ ذاته.

وُتُرّحِب إريتريا أيضاً باستئناف مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض تلك الاتفاقية، وتأمل أن يتسنى له التوصل إلى اتفاق على الإعلان النهائي الذي سيعزز الاتفاقية. وما فتئت الأسلحة التقليدية تمثل أدوات الدمار الرئيسية خلال العقود القليلة الماضية، لا سيما في العالم الثالث. وتحسين تكنولوجيا الإنتاج، وتطور الأسلحة ووفرة كميات لا حصر لها منها، ولحفة منتجي الأسلحة على البيع، قد مكنت الأطراف المتصارعة، في الصراعات داخل الدول وفيما بينها على حد سواء، من استغلال هذه الأسلحة واستخدامها باستهتار متعمد.

إن تكاليف انعدام الشعور بالمسؤولية والخسنة والطمع لم يتسبب في خسائر فادحة في الأرواح ودمار شديد في الممتلكات فحسب، بل أيضاً في استنزاف موارد مالية شحيحة يمكن استخدامها في مكافحة الفقر المدقع والمجاعة. كما دمر الاقتصادات الهشة أصلاً لبلدان عديدة وزعزع استقرارها.

إن مداولاتنا في هذه الدورة تختلف عن سابقتها في ظل حالة التوتر القائمة في العديد من أنحاء العالم بسبب قضايا التسليح، والمخاوف الماثلة من وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جماعات إرهابية.

ومن هنا نقول إن المسؤولية التي تقع على هذه اللجنة قد تضاعفت. وإن المقترحات الخاصة بإصلاحها مقترحات هامة يجب أن تخضع للدراسة العميقة الجادة بحيث لا تنتقص من الولاية الرئيسية للجنة الأولى في نزع السلاح والأمن الدولي، خاصة وأن العالم اليوم أصبح في أمس الحاجة لأن يكون كوكباً آمناً من المهددات حتى تصب قدرات الجميع نحو التنمية والبيئة والسلام والإعمار وخدمة بني الإنسان، وليس لألة الحرب والدمار.

السيد تيكلي (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي أن أشارك من سبقي في تهنئتك، السيد الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ بقية أعضاء المكتب. وأنا على يقين من أنكم ستتمكنون، بفضل ما لديكم من خبرات واسعة ومهارات ثابتة، من توجيهنا في مداولاتنا إلى نتيجة ناجحة. واسمحو لي أيضاً أن أهنئ السيد نوبوياسو آبي على تعيينه في منصب وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، وأن أشكره على ملاحظاته الاستهلاية المفيدة.

ما زالت المسائل المتصلة بالأمن الدولي ونزع السلاح والحد من الأسلحة، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل تُسيطر كعهدها على مداولاتنا، وحدثت في السنة الماضية، كما هو الحال دائماً، نتائج مختلطة لأن المنجزات طغت عليها من ناحية أخرى التحديات.

وكان من المتلج للصدر أن نلاحظ أن اتفاقية أوتواوا للألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد حظيت بتوقيع أو تصديق المزيد من الدول الأعضاء، في حين أحرز الفريق المخصص للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية تقدماً كبيراً في جهوده لإنشاء نظام للتحقق والامتثال. إلا أن مما يدعو إلى القلق الشديد أن التطورات الحاصلة مؤخراً قد أدت إلى فقدان الأمل في عملية نزع السلاح.

فمن ناحية، لم يُحقق مؤتمر نزع السلاح أي تقدم حتى الآن بسبب فشل المفاوضات المتعلقة بترع السلاح النووي وبمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومن ناحية أخرى، لم تدخل إلى حيز النفاذ بعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي

الجيدة التي تحققت خلال الاجتماع الرابع للدول الأطراف الذي عُقد في جنيف عام ٢٠٠٢.

ولكن يجب الاعتراف بأن لا معنى لتوقيع معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد والتصديق عليها ما دامت قلة من الدول المراقبة تواصل إنتاج وبيع تلك الأسلحة الجهنمية لقلّة أخرى من الدول المراقبة التي تستخدمها ضد دول تحترم القانون وتنفذ الاتفاقية بإخلاص، ولكنها قد تضطر عاجلاً أم آجلاً إلى إعادة التفكير في حسن نواياها وأفعالها الصالحة.

ولدى إريتريا اهتمام كبير ودائم بحفظ السلم والأمن وبالتسوية السلمية للمنازعات، لأن لديها تجربة مباشرة مع آثار الحرب والصراع السلبية على تنمية الدول ورفاهة شعوبها. وحتى أثناء كفاح التحرير، أصر الإريتريون على الممارسة السلمية لحقهم في تقرير المصير. ولقد ناصروا بقوة أثناء الحرب الأخيرة الحل السلمي للتراع الإقليمي مع إثيوبيا، مثلما فعلوا مع جيرانهم الآخرين. وتصرفوا دائماً بشرف وبحسن نية.

ولذلك، أجرى الإريتريون استفتاء، بعد عامين من تحرير بلدهم، رغم أنهم كسبوا الحرب. وقبلوا حكم لجنة التحكيم الإريتريّة - اليمنية بلا شرط أو تحفظ ونفذوه على وجه السرعة. وحلوا مشاكلهم سلمياً مع جيبوتي، وقبلوا قرار لجنة التحكيم الإريتريّة - الإثيوبية بدون أية ضجة. ومع ذلك، لم يُنفذ القرار لأن إثيوبيا قررت رفض قرار لجنة التحكيم الإجماعي والنهائي والملزم، وهي اللجنة المفوضة من مجلس الأمن، والتي أقرت الأمم المتحدة والاجتمع الدولي قراراً.

ومن ثم فإن السلم والأمن والاستقرار والتنمية السلمية في المحك. وإثيوبيا، في الحقيقة، أعلنت أنها لا تزال ملتزمة بقضية الحرب من خلال التهديد باستخدام القوة ضد أية محاولة لحملها على مغادرة الأراضي التي تحتلها بما يتناقض مع قرار التحكيم.

ولقد ظلت إريتريا دائماً على استعداد للدخول في حوار سياسي يهدف لتشجيع علاقات التعاون مع جميع جيرانها انطلاقاً من رؤيتها الداعية إلى منطقة جديدة للسلام والاستقرار وعلاقات التعاون في القرن الأفريقي، وأملها في تحقيق ذلك. وهذه الرؤية طُرحت حتى قبل الاستقلال الرسمي. وأصبحت هذه الرؤية وهذا الأمل سياسة رسمية بعد الاستقلال الرسمي وما زال اليوم قائمين كما كانا قبل عقد من الزمان.

إن الحوار وجهود بناء الثقة لا تنجح في فراغ وإنما في معين لا ينضب من النوايا والالتزام بحكم القانون ومبدأ "العقد شرعية المتعاقدين". وإثبات حسن النوايا من جانب إثيوبيا، أي الإعلان الرسمي بأن إثيوبيا تقبل كل قرارات لجنة الحدود بدون تحفظ،

ولهذا تولى أهمية لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ولا يمكن تنفيذ برنامج العمل هذا بصورة مجدية إلا باتخاذ إجراءات جماعية وفردية على الصعد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي.

ولنأخذ، على سبيل المثال، حالة الصومال في القرن الأفريقي. ذلك البلد، الذي أنهكته الحروب، يعاني بلا داع من تدفق كميات مفرطة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمدّه بها أحد جيرانه، الذي يرغب في التأثير في أحداث ذلك البلد من خلال زعزعة استقراره. ولقد قام شعب الصومال وحكومته بالفعل بتحديد هوية ذلك البلد علانية. ويتعين على هذا الجار أن يدرك أن أفضل سبيل لخدمة مصالحه ليس باستباحة القوانين والازدراء بحكم القانون والخرق للمتعهد للاتفاقيات الدولية، ولكن من خلال المساعدة على عودة الصومال الموحد والمستقر إلى مكانه الشرعي في المجتمع الدولي.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يتغاضى عن تبديد بعض الحكومات لمواردها الهائلة على شراء الأسلحة من أجل مغامراتها العسكرية اللاقانونية والأخلاقية ضد جيرانها، بينما يحطّم الفقر المدقع شعوبها ويهلكها جماعات ذات أبعاد أسطورية. ولا يجوز للمجتمع الدولي أن يسكت عن ثقافة سياسية تغذي وتدعم دبلوماسية "الأسلحة والصدقة" لحكومات لا مسؤولة ولا أخلاقية توبخ بوقاحة وعلانية الحكومات المانحة على تردها في إرسال المعونة الغذائية بينما هي تشتري الأسلحة باستهتار متعمد.

لقد أصبحت الألغام الأرضية تهديداً للأمن البشري واستقرار ورفاهة الدول في مناطق عديدة من العالم، خاصة في أفريقيا، فوجود تلك الدول ذاته مهدد. والقرن الأفريقي هو أيضاً إحدى المناطق المتضررة.

ولقد ظل الإريتريون ضحايا الألغام الأرضية المضادة للأفراد طوال كفاحهم من أجل التحرير على مدى ٣٠ عاماً وخلال حرب الثلاث سنوات للدفاع عن سيادة بلدهم وسلامته الإقليمية ووحدة. وفي الواقع، ما زال المدنيون الأبرياء، الذين هم الضحايا الرئيسيون للألغام الأرضية، يعانون بسبب الألغام الأرضية الإثيوبية التي زُرعت بعد توقيع اتفاق وقف الأعمال العدائية واتفاق السلام الشامل بين البلدين. ولقد أكدت ذلك بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في مناسبات عديدة. ولهذا السبب تلزم إريتريا بتهيئة بيئة إقليمية دولية خالية بالفعل من الألغام المضادة للأفراد. وسيكون هذا أمراً جيداً للأمن والتنمية، وكذلك للعلاقات السلمية والتعاون بين الجيران. وبناء على ذلك، نرحب بالنتائج

ومساعدة وزير خارجية الولايات المتحدة للشؤون الأفريقية، سوزان رايس،

قالت ما يلي:

“بعد أسبوع، أرسلت إريتريا قوات ومدرعات إلى بادمي وإلى أبعد منها إلى داخل أراض تحت إدارة إثيوبيا. وبعد أسابيع من القتال...، خضعت منطقة بادمي ومناطق قرية من زيلا امبيسا وبوري، جنوب ميناء عصب، للسيطرة الإريترية”.

وهناك مراحع كثيرة تشهد على حقيقة أن إريتريا لم تكن أبدا ضحية للعدوان. بل كانت المعتدية.

السيد تيكلي (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): نحن نتكلم عن عدوان وضحايا للعدوان. وتدعم الحجج وثائقنا على صعيدين مختلفين. ولكي نضع الأمور في نصابها السليم، أكدت لجنة السفراء واتفاق الجزائر أنه سيتم البت في ملكية بادمي - فهذا جزء من اتفاق الجزائر وبمقتضى ذلك في التقارير المتكررة للجنة الحدود - بعد قرار لجنة الحدود.

والآن قررت لجنة الحدود أن بادمي هي بالفعل جزء من الأراضي الجنوبية لإريتريا. وذلك القرار قرار قانوني، وهو ملزم ونهائي. ولقد قبله كلا البلدين. وعندما نتكلم عن العدوان يجب أن نتكلم عن موقع بادمي. فلا أحد يرتكب عدوانا على أرضه. فقد يدفع المرء الناس إلى خارج أراضيه، ولكن لا يمكن اعتبار ذلك عدوانا، وفقا لأي تعريف.

لقد قررت لجنة التحكيم أن بادمي جزء من الأراضي الإريترية، ورفضت الحكومة الإثيوبية هذا القرار النهائي والملزم. واعتُبر هذا الإجراء مخالفا للقانون، لا من قبل لجنة الحدود فحسب بل أيضا من قبل مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، التي كلفت اللجنة بالمهمة وخولتها وصدقت على قراراتها. ولهذا السبب، فإن اللجنة، في الرد على رسائل رئيس الوزراء ميليس زناوي قبل بضعة أسابيع، نوهت بأسفة بشأن إثيوبيا لا تنفذ القرار ولا تتعاون مع اللجنة وتخرق اتفاق الجزائر. وهي تطلب من الحكومة الإثيوبية التعاون الكامل والسريع مع لجنة الحدود ومسؤوليها في الميدان وتذكر إثيوبيا بالتزامات كلا الطرفين بالوصول بعملية السلام إلى نهاية ناجحة. انتهت مرافعتنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أذكّر الأعضاء بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة

٤٠١/٣٤، تقتصر بيانات أي وفد في ممارسة حق الرد في جلسة معينة على بيانين لكل

بما في ذلك قرار انتماء بادمي ومحيطها إلى إريتريا، والتنفيذ الأمين والسريع لذلك القرار، سيفضيان إلى حوار بيني الثقة. ولا أمل في نجاح أي خيار آخر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تنتهي قائمة المتكلمين لهذا العصر.

أرى أن ممثل إثيوبيا يرغب في التكلم ممارسة لحق الرد.

السيد كيدافي (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): يجزني أن أدلي بكلمة في هذا الوقت. أود أن أشير إلى نقطة واحدة. الممثل الإريترى يتكلم عن السلام، لكن من المعروف للجميع في هذه القاعة أن إريتريا غزت كل جيرانها تقريبا خلال فترة وجودها الممتدة حوالي ١٠ سنوات. ولقد كررنا ذلك مرات عديدة ونحن مضطرون إلى تكراره مرة أخرى.

إن إريتريا، البلد الذي يبلغ تعداد سكانه ٣ ملايين نسمة، تحتفظ بجيش يضم أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ أو ٤٠٠.٠٠٠ فرد، أي ما يمثل على الأقل ١٠ في المائة من سكانها. إن إريتريا أحد أفقر البلدان، ورغم ذلك تحتفظ بجيش قوامه ٣٠٠.٠٠٠ فرد، أي عشر سكانها. وهي لا تزال تلوم إثيوبيا على الدفاع عن نفسها ضد سلوك عدواني بشكل لا يُطاق. وتنصرف إريتريا كما لو كانت بلدا غارقا في الثراء.

وبالنسبة للقضية الأخيرة، التي ذكرها مندوب إريتريا، فإن الميسرين الروانديين والأمريكيين، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ورئيس هذه المنظمة، الذي كان في ذلك الحين الرئيس كومباوري، كلهم أكدوا أن إريتريا كانت المعتدية وأن إثيوبيا كانت ضحية للعدوان.

وسأكتفي بذكر بعض التقارير. ذكر وفد منظمة الوحدة الأفريقية، لجنة السفراء، في نتائج ما يلي:

“لقد خلصنا إلى استنتاج أن مدينة بادمي ومحيطها كانا تحت إدارة السلطات الإثيوبية قبل ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨”.

وقال الرئيس كومباوري في رسالته إلى الرئيس الإريترى ما يلي:

“أوجه إليكم نداء مهيبا، باسم منظمة الوحدة الأفريقية ووفدها الرفيع المستوى، بأن تقبلوا اقتراحنا بأن توافق الحكومة الإريترية على إعادة نشر قواتها خارج الأراضي الإثيوبية المحتلة بعد ٦ أيار/مايو ١٩٩٨”.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل رفع الجلسة، اسمحو لي أن أذكر جميع الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات في إطار جميع البنود الخاصة بزع السلاح والأمن الدولي هو يوم الأربعاء ١٥ تشرين الأول/أكتوبر الساعة ١٨/٠٠. وأحث الوفود على تقديم مشاريع قراراتها في أقرب وقت ممكن لتمكين الأمانة العامة من تجميعها كوثائق رسمية للجنة للمرحلة الثانية من عملها.

وعلاوة على ذلك، ومثلما قلت في وقت سابق، أود أن أخصص بعض الوقت للجنة لكي تناقش سبل تحسين طرائق عملها. ولذلك أود أن أغتنم وقت الاجتماع المخصص للجنة يوم الخميس والجمعة، ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، لإجراء تبادل غير رسمي للآراء بشأن هذا الموضوع. لذلك أود أن احتتم المرحلة الأولى من عمل اللجنة، أي المناقشة العامة لجميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي من جدول الأعمال بحلول يوم الأربعاء القادم.

لكن وفدين وحدا أنه يتعذر عليهما تقديم موعد بيانيهما بعدة أيام. ونتيجة لذلك، تعزم الرئاسة أن تبدأ يوم الخميس بإعطاء الفرصة لهذين الوفدين للإدلاء ببيانيهما. وبعد البيانين مباشرة، أعزم رفع الجلسة والانتقال إلى جلسة غير رسمية، حتى تتمكن اللجنة من إجراء تبادلها غير الرسمي للآراء فيما يتعلق بطرائق عملها.

أما الوفود التي قررت تقديم موعد بياناتها فإني أعرب لها مرة أخرى عن عميق تقديري على المرونة وروح التعاون التي أظهرتها.

وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية من عمل اللجنة، أي المناقشة المنهجية لمواضيع البنود، وعرض مشاريع القرارات والنظر فيها، وحتى تتمكن اللجنة من إجراء مناقشة مرتبة واستغلال خدمات المؤتمرات المتوافرة لها على نحو تام وكامل، أعددت جدولاً زمنياً مؤقتاً، استناداً إلى الممارسة المتبعة لتلك المرحلة من عملها. وأعتقد أن الجدول الزمني المؤقت قد وزع على اللجنة بوصفه الوثيقة A/C.1/58/CRP.2.

وفي تقديم الجدول الزمني الدال هذا، أثبتت الممارسة التي انتهجتها اللجنة أثناء الدورات السابقة للجمعية العامة. ونتيجة لذلك، أود أن أقترح أن نحري مناقشتنا على النحو التالي: تكرر جلسة يوم الاثنين ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر للمسائل المتعلقة بالأسلحة النووية. وتكرر جلسة الثلاثاء ٢١ تشرين الأول/أكتوبر لأسلحة الدمار الشامل الأخرى وللفضاء الخارجي وجوانب نزع السلاح المتعلقة به. وتكرر جلسة الأربعاء ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر للمسائل المتعلقة بالأسلحة التقليدية. وسنناقش في جلسة يوم الخميس ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر نزع السلاح الإقليمي وتدابير بناء الثقة، بما في ذلك الشفافية في

بند، ويقتصر البيان الأول في ممارسة حق الرد على عشر دقائق والبيان الثاني على خمس دقائق.

السيد كيداني (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): لكي نضع الأمور في نصابها السليم، فإن إثيوبيا ملتزمة باتفاق الجزائر وقرار لجنة الحدود.

من المؤسف جدا أن يُحكم على كل لجان الأمم المتحدة تقريباً بأن تستمع إلى ادعاءاتنا والادعاءات المضادة. فما فتئت إريتريا تكيل لنا الاتهامات في كل المحافل. ولقد تحدثنا عن الشيء نفسه في الجمعية العامة، واليوم نتحدث في هذا المحفل عن القضية ذاتها، وسيحدث ذلك في لجنة أخرى في يوم آخر. ومن المؤسف حقاً أن نُجر إلى هذا وأن نخضع هذه الهيئة إلى هذه الممارسة المملة.

السيد تيكلي (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): أعلن ممثل إثيوبيا للتو أن حكومته لم ترفض اتفاق الجزائر. أولاً، من المناسب أن أسأل لماذا اضطر مجلس الأمن إلى أن يقدم، على مضض، الإجابة التالية على الرسالة الموجهة إليه من رئيس وزراء إثيوبيا في ١٩ أيلول/سبتمبر. وأود أن أقتبس باستفاضة عن تلك الرسالة:

“يؤكد مجلس الأمن لإثيوبيا أنه يؤيد بثبات إتمام عملية السلام والتنفيذ الكامل والسريع لاتفاق الجزائر، وأن التنفيذ الكامل لاتفاق الجزائر هو وحده الذي سيفضي إلى سلام مستدام، وأنه يأسف على اعتزام حكومة إثيوبيا عدم قبول بمحمل قرار التحديد والترسيم كما اتخذته لجنة الحدود. ويطالب المجلس حكومة إثيوبيا بتقديم تعاونها الكامل والسريع”.

ثانياً، لماذا كتب عندئذ رئيس وزراء إثيوبيا إنه “لذلك لا يمكن توقع شيء جدير بالاهتمام من اللجنة لإنقاذ عملية السلام”، وطلب إنشاء آلية بديلة. فبالرغم من أنه على دراية تامة بأن لجنة الحدود، التي عهد إليها مجلس الأمن بإصدار القرار النهائي الملزم، هي المؤسسة المركزية الأهم في عملية السلام، فإننا نتساءل كيف يتوخى سلاماً دائماً بعد أن رفض بلده قرار اللجنة النهائي الملزم، وأنها، من الواضح الآلية الوحيدة للأمم المتحدة.

السيد العياشي (اليمن): أشار مندوب إريتريا إلى أن بلده التزم، بدون شروط أو تحفظ، بقرار التحكيم الخاص بالمشكلة التي قامت بين البلدين في السنوات السابقة. ونشكره بالطبع على هذا الكلام الجيد ولكننا نود أن نذكر بأن إريتريا لم تلتزم التزاماً كاملاً، وما زالت هناك بعض الإشكاليات حول ما يتعلق بالصيد التقليدي بين البلدين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نعم، مثلما أوضحت، في الجلسة الأخيرة يوم الجمعة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، سيكون في مقدور الوفود التي لم تعرض مشاريع قراراتها كلها أن تفعل ذلك عندئذ.

لا أرى طلبات أخرى للإدلاء بكلمات، وبناء على ذلك، هل لي أن اعتبر أن الجدول الزمني الدال المقترح لمناقشتنا المواضيعية مقبول لجميع الوفود؟ لا أسمع أي اعتراض. تقرر ذلك.

رغم أنه لن تكون لدينا قائمة رسمية بالمتكلمين في المرحلة الثانية من عملنا، أود مع ذلك أن اقترح أن تبلغ الوفود الأمانة العامة بعزمها على التكلم قبل الجلسة المحددة، إذا أمكن ذلك. وإلا، فسيكتفي أن تؤخذ طلبات الإدلاء ببيانات مباشرة من القاعة في اليوم المعين.

السيد ستار (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): سيعقد اجتماع للمشاركين في تقديم مشروع القرار المعنون "الشفافية في مجال نزع السلاح"، في إطار البند ٧٣ (ف) من جدول الأعمال، تنظمه البعثة الدائمة لهولندا، في يوم الثلاثاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٠/٠٠، في قاعة المؤتمرات ٥.

وسيعقد أيضا اجتماع إعلامي بشأن مشروع القرار المعنون "التشريعات الوطنية المتعلقة بنقل الأسلحة والمعدات العسكرية والسلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج"، في إطار البند ٧٣ (ط)، تنظمه البعثة الدائمة لهولندا، في يوم الثلاثاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٠/٣٠، في قاعة المؤتمرات ٥.

وستعقد جلسة مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار المقدم في إطار البند ٧٣ (ذ) من جدول الأعمال، المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة"، تنظمها البعثة الدائمة لهولندا، في يوم الثلاثاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١١/٣٠، في قاعة المؤتمرات ٥.

أخيرا، أود أن أبلغ أعضاء اللجنة بأن مجموعة الدول الأفريقية ستجتمع مباشرة بعد رفع هذه الجلسة للجنة الأولى، في قاعة المؤتمرات ٤. رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.

التسلح، وكذلك تدابير أخرى لنزع السلاح وآلية نزع السلاح. وفي يوم الجمعة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، ستكرس جلسة الصباح لمناقشة الأمور المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، وتكرس جلسة بعد الظهر للتعليقات الإضافية على أي من البنود السابقة الذكر.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أنه في حالة الانتهاء من مناقشة المسائل المخصصة لأي جلسة، سنواصل مناقشتنا وننتقل إلى المسألة التالية في جدول أعمالنا. ولذلك، أرجو من جميع الوفود الاستعداد لذلك. ومن المفهوم جيدا أننا سنحافظ على درجة من المرونة وأنها سنعطي الوفود فرصة التعامل مع أي مسألة في أي وقت إذا أرادت ذلك.

ومثلما ذكرت من فوري، يتسم الجدول الزمني الدال بالمرونة، مثلما كان عليه في الدورات السابقة، ويتفق مع المقررات المعتمدة بشأن ترشيح عمل اللجنة. وبعبارة أخرى ستجتمع اللجنة بين مناقشة المواضيع المحددة وعرض مشاريع القرارات والنظر فيها ليتسنى تخصيص وقت كاف للمشاورات غير الرسمية ومناقشة جميع مشاريع القرارات. وأود أن أكرر أننا سنتحلى بالمرونة بغية تلبية رغبات الوفود.

وأود أيضا أن أذكر أنه في الاجتماع الأخير من المرحلة الثانية من عملنا، يوم الجمعة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، سيكون بمقدور الوفود أن تعرض مشاريع القرارات المتبقية. وهذا سيسمح للجنة بالتأكد من توفير وقت كاف لمرحلة البت في القرارات من عملها. لذلك، أحث جميع الوفود بشدة على أن تبذل قصارى جهدها لعرض مشاريع قراراتها أثناء المرحلة الثانية من عمل اللجنة في الأسبوع المقبل.

هل لي أن اعتبر أن الجدول الزمني الدال المقترح لمناقشتنا الموضوعية مقبول لجميع الوفود؟

السيد كوفلر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): شكرا على الجدول الزمني الدال هذا، سيدي الرئيس، وعلى كل الجهود التي بذلتها في ذلك. لدي سؤال واحد. هل أنا مصيب في فهمي أنه يجب عرض مشاريع القرارات المتبقية بحلول يوم الجمعة ٢٤ شباط/فبراير؟